آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف ٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+
فاكس ٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+
تلكس ٤١٦٨٧ ARAB EM
دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة السادسة : العددان الثاني والعشرون والثالث والعشرون . جمادى الثانية ١٤١٩ هـ - أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨م

الغلاف

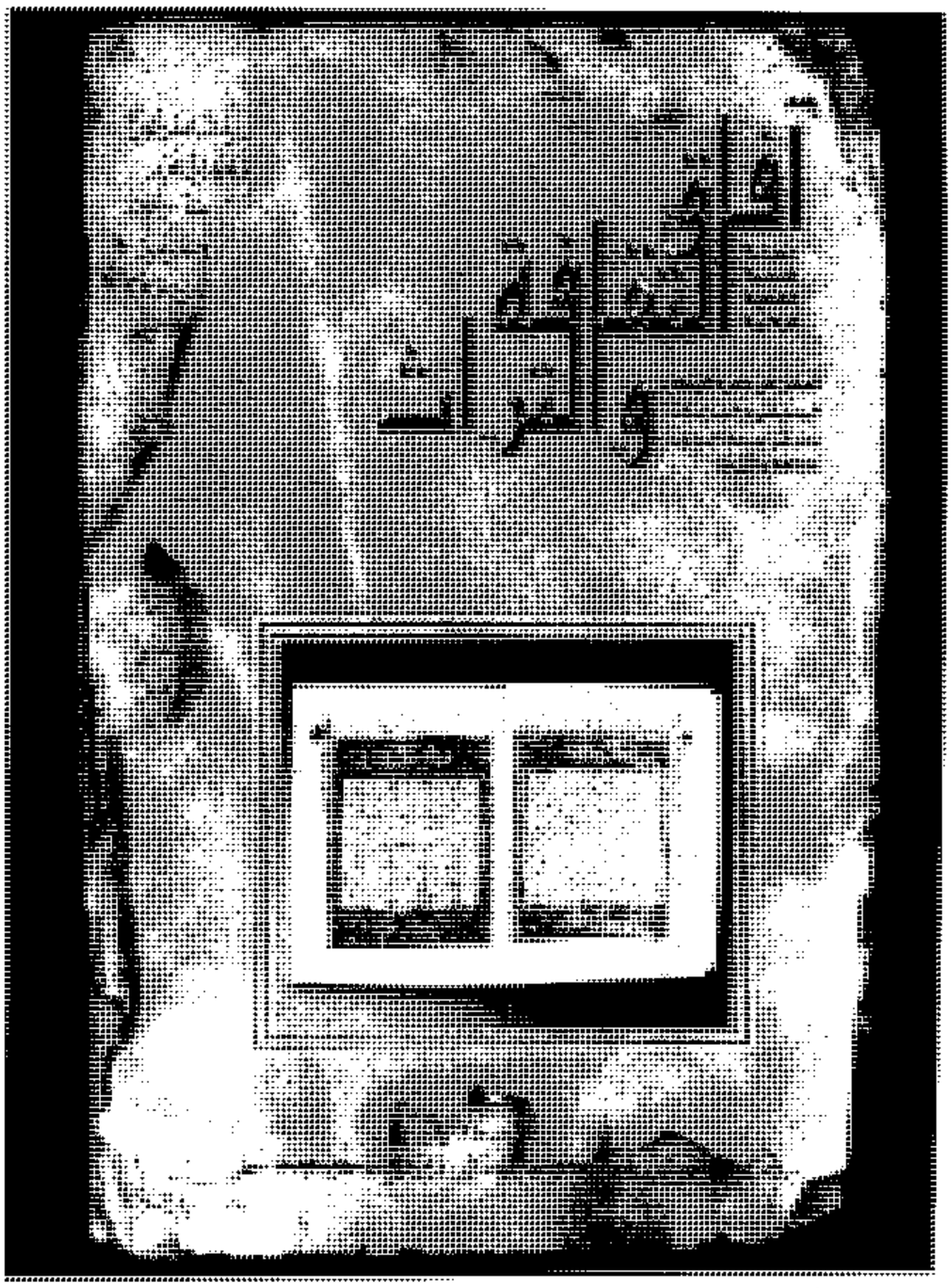

* الورقة الأولى من مخطوط « قصيدة الكواكب الدرية وتخميساتها » تاريخها ٨٥٧ هـ نسخة مذهبة.
نسخ يوسف بن بهاوي بن محمد . جمع فيه عشرين تخميساً . مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

هيئة التحرير

سكرتير التحرير

الدكتور عز الدين بن زغيبة

الأعضاء

الدكتور محمد فاتح زغل

الأستاذ غسان منير سنو

الأستاذ عبد القادر أحمد عبد القادر

الأستاذة نعيمة محمد يحيى عبد الله

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٣٠ درهماً
الأفراد	٦٠ درهماً	٧٥ درهماً
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها
ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

افتتاحية العدد

■ إشكالية التأويل بين النص والمعنى. ٤
د. عز الدين بن زغيبة

المقالات

■ في حضارة الإسلام: ملاحظاتٌ ضرورية. ٦
أ. د. عماد الدين خليل

■ من بنود الاصطلاح في التراث الإسلامي. ١٤
أ. محمد إقبال عروي

■ أغراض التمثيل الدبلوماسي
في النظام الإسلامي والقانون الدولي. ٢٢
د. محمد ضياء الحق

■ نحو فقهٍ حضاري معاصر: رؤية منهجية قرآنية. ٣٥
د. جاسم محمد الفارس

■ الاستشراق الألماني المعاصر. ٥٠
د. محمد أبو الفضل بدران

■ سلطة النص في النقد العربي القديم. ٥٨
د. صالح هويدي

■ المصطلح الدلالي في كتاب الصاحبي. ٦٥
د. عوض بن حمد القوزي

■ جماليات البديعيات وخصائصها الفنية. ٧٨
د. الأخضر عيكوس

■ الالتزام الأدبي في المفهوم الإسلامي. ٩١
د. وليد قصاب

■ المثقفون الشناقطة في المشرق العربي
مراجعات حول صورة موريتانيا في الآداب العربية. ١٠٠
د. حماه الله ولد السالم

■ معالم من التصحيح الفقهي عند ابن رشد الحفيد. ١١١
أ. إبراهيم بورشاشن

■ أبو القاسم عيسى بن ناجي
ودوره في نشر المذهب المالكي. ١١٩
أ. محمد بن إبراهيم بوزغيبه

■ السنوسي التلمساني الجامع بين علوم الباطن
والظاهر: مصنفاته المخطوطة وأماكن وجودها. ١٣٧
أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

■ اكتشاف موقع الزاوية المتوكلية بظاهر مدينة فاس. ١٥٥
أ. د. عبد الهادي التازي

■ نظرة في كتاب:
«نبذة من الرحلة العودية إلى الديار المصرية». ١٦٣
أ. د. عدنان تكريتي

■ تراث المسلمين في علم الفلك. ١٧٠
أ. مصطفى محمد طه

■ مناهج البحث في الرياضيات
عند العلماء العرب والمسلمين. ١٨١
د. مصطفى موالدي

■ البيروني عالم المعادن والأحجار الكريمة. ١٩٠
د. أحمد عبد القادر المهندس

■ رسالة أبي بكر الرازي في الزكام التحسسي. ٢٠٠
د. محمد ياسر زكور

التعريف بالمخطوطات

■ إعراب القرآن
لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي (٤٥٥ هـ). ٢٠٨
د. حاتم صالح الضامن

■ منهج ابن ملكون في مخطوط
إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج. ٢١٣
أ. محمد الحيري

من نشاط المركز

■ دراسات روسية حول تاريخ الجزيرة العربية قديمًا
مشكلات دراسية. ٢١٨
ترجمة
أ. سمير نجم الدين سطاس

مع الشعر

■ ألا بذكر الله تطمئن القلوب. ٢٢٢
رفعت عبد الوهاب المرصفي

المصطلح الدلالي
في كتاب الصاحبي

الدكتور عوض بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود
كلية الآداب – قسم اللغة العربية

ترجع صلتي بموضوع (المصطلح) إلى ثلاث السنوات المذيلة للقرن الرابع عشر الهجري، حين أُحسن بي الظن في دراسة نشأة (المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، حيث ختم ذلك القرن بوفاة علمي البصرة والكوفة، المبرد وثعلب(١).

وتجدَّدت الصلة بفضل المنتدى الذي دعت إليه كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير متعاونة مع معهد الدراسات المصطلحية بفاس، ممثلين في اللجنة المنظمة لندوة (التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم)، فلهم جميعًا الشكر؛ إذ نبهوني لما يجب عليَّ ألا أنقطع عنه أو أنساه، وشكرًا لهم على اهتمامهم بهذا الموضوع، الذي أقل ما يميزه أنه يرتفع باللغة العلمية، ويجردها من شوائب التشخيص، كما أنه يخلصها من آثار الانفعال التي علقت بها منذ الوضع الأول، فبه تحدد دلالاتها فيما عرف بالاصطلاح، الذي تعارف عليه أهل كل صناعة وعلم، ولذا فقد كان له الفضل في إزالة اللبس الذي قد يعوق الأحكام العقلية، التي تتألف منها القضايا والقوانين.

والعلوم الإنسانية إنما تولدت من البحث في الدلالات وما تفرع عليها من مشكلات، الأمر الذي جعل علماء كل فن يعنون بتمهيده من طريق النظر في ضبط قواعده وإحكام قضاياه. ولذلك احتاجوا إلى أن يميزوا العلوم بحسب تنوع موضوعاتها، فأدى بهم ذلك إلى تصدير كل علم من علومهم بمبادئ ومقدمات، من شأنها تيسير تعرف حدودها؛ لتميزها بحسب المفهوم، وتنير السبيل

إلى موضوعاتها؛ لتميزها بحسب الذوات، وسبيل ذلك معرفة الحدود، وهذه تكون تالية للاصطلاحات(٢).

صحيح أن المصطلح يخضع في تطوره للتخصص نفسه، ولا يتحدد إلا في داخل النظام الذي يكونه ذلك التخصص، كما يرى تياشيبان في كتابه (المدخل إلى علم التسميات)(٣).

وصحيح أن تاريخ المصطلحات هو تاريخ العلوم؛ لأن طبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطورها، ولأن المصطلحات جزء لا يتجزأ من أساليب التفكير العلمية(٤)، والبحث في المصطلح سيظل ينمو ويتطور بنمو العلوم وتطورها، وهو ميدان للخصومة والجدل بين المشتغلين به، ولكن كل ذلك يعبر عن حياة العلوم نفسها، إن لم نقل حياة المشتغلين بها.

والبحث في جهود القدماء في إرساء بعض القواعد المصطلحية يجعلنا نردد، من غير تواضع أو حرج، مقولة ابن فارس، رحمه الله، التي قالها في تواضع جم، وخلق نبيل، وهو يقدم كتابه (الصاحبي) وهي قوله: «والذي جمعنا في مؤلفنا هذا مفرق في أصناف العلماء المتقدمين.. وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق»(٥).

وعودًا إلى الوراء قليلاً: لنتذكر جهود الرعيل الأول من النحاة، الذين جمعوا إلى النحو علوم اللغة وآدابها، وما أرسوه من مصطلحات شاعت بينهم ولم تستقر إلا بعد حين من التداول والتأليف، وقد استمد بعض تلك المصطلحات من علوم سابقة، وأنشئ بعضها الآخر إنشاء، وخضعت تلك المصطلحات للتعديل والتهذيب، فنمت وتطورت، وما استقرت إلا في القرن الثالث الهجري، وأصبحت بعد ذلك مألوفة للنحاة على اختلافهم، حتى إنّ الدرس النحوي لا يزال يعتمد عليها إلى اليوم(٦).

غير أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن مادة المصطلحات النحوية والصرفية، أو أي مصطلح في علوم العربية، إنما نشأ من رحم اللغة نفسها، وظل شديد الاتصال بجذوره اللغوية، حتى بدا استعماله الصناعي كأنه فرع صغير نما على جذع شجرة غليظ وشديد، وهذه حقيقة علمية تنبع من إدراكنا لطبيعة نمو المصطلح، حيث تكون البداية لتقريب العلم نفسه، وتستعمل الألفاظ في تشخيص المسألة أمام المتعلم؛ لتقرب للأفهام. ولنا أن نتصور كيف انتقل مصطلح (الهمز، والفاعل، والجرّ) وغيرها من المعاني اللغوية إلى معانيها الاصطلاحية، التي شاعت بين النحويين، وتوارثتها الأجيال حتى يومنا هذا، حتى كدنا ننسى مصادرها اللغوية، ومعانيها الحقيقية، وأصبحت دلالاتها الصناعية تسبق دلالاتها اللغوية الأولى إلى الأذهان.

ودراسة المصطلح في واحد من أهم مصادر اللغة يعكس أهمية الموضوع وخطره، ويكشف عن تداخل المصطلحات في كثير من العلوم، لا من حيث اللغة وحدها، بل في المناهج وطرق التعلم وتلقي أصول العلم وفروعه، فلا غرابة إذا لاحظنا التداخل بين المصطلحات النحوية والمصطلحات الفقهية، وسلوك سبيل واحدة في إرساء الأصول عند العلماء فيهما، بل لن نستغرب إذا لاحظنا، عن قرب أو عن بعد، تأثر قواعد النحاة وقوانينهم بالمنطق، ولاسيما القياس الذي قامت عليه الدراسة النحوية حتى أصبحوا مسلمين بأن «من أنكر القياس فقد أنكر النحو»، وأثر عن الكسائي قوله:

إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ

وَبِهِ فِي كُلِّ أمر يُنْتفَعْ(٧)

وعمل أبي الحسين، أحمد بن فارس في تثبيت المصطلحات ونشرها لا تتسع له هذه الورقة؛ لأن الرجل قد بلغ بتعليمه من النجابة مبلغًا مشهورًا(٨)؛ فهو لغوي بارع، وفقيه من رؤساء أهل السنة المجودين، كما أنّ له شعرًا جميلاً ونثرًا نبيلاً(٩)، وقد جمع بين إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء(١٠)، بل كان إمامًا في علوم شتى، وبخاصة اللغة، فإنه أتقنها(١١)، بل يُعدّ من أكابر أئمتها(١٢).

وقد رزقه الله حسن التصنيف، الذي أمن فيه من التصحيف، ورزقه التوفيق في الكشف عن كنوز اللغة العربية ونثر دررها بين المثقفين، الأمر الذي يسَّر الانتفاع بجهده؛ لأنه أسبغ عليه من فيض تفكيره عمقًا وتمحيصًا، ومن تواضعه وحسن خلقه طلاوة وتزيينًا.

ابن فارس فقيه في العربية، عالم بأسراوها، يعينه على ذلك ثقافته الواسعة، لا في علوم العربية وحدها، بل في كل ما اتصل بها من علوم عصره، والناظر في قائمة مصنفاته التي خلفها يجده يكتب في الأخلاق، وفي تفسير القرآن الكريم، وفي السِّير، وفي القصص والمسامرات، وفي الاجتماع والفرائض، وفي علوم عصره كلها، إلا أن اهتمامه باللغة يجعل تراثه فيها يغطي على كل فضيلة له في غيرها، الأمر الذي أهَّله لأن يكون أحد أئمة اللغة في عصره، محتجًّا به في جميع الجهات غير منازع(١٣). وقد يسّر الله لمؤلفاته اللغوية الطريق لترى النور، وينتفع بما فيها شداة العربية ومحبّوها منذ وقت مبكر في عصرنا الحديث. وليس المجال هنا مجال ترجمة أو حديث عن جهوده في التأليف، فلذلك مجال أوسع وأرحب من هذا البحث، ولعل لنا عودًا للوقوف عنده، وإعطائه حقه من البحث والاستقصاء.

وبنظرة، وإن كانت غير متأنية، في كتابه الذي أودعه خزانة كافي الكفاة الصاحب بن عبّاد، وسماه (الصاحبي) في فقه اللغة العربية، وسنن العرب في كلامها، تقيم الدليل على ما سبق ذكره، من جميل خلقه، وحسن تواضعه، وغزير علمه، وفهمه العميق للعربية؛ أصولها وفروعها، ورسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتنان تحقيقًا ومجازًا(١٤).

وإذا كان تواضع ابن فارس دفعه إلى إنكار ذاته، والتقليل من جهوده في محتوى (الصاحبي)، وأن ما جمعه فيه مفرق في أصناف مؤلفات العلماء المتقدمين، وليس له فيه إلا اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق(١٥)، فإن الناظر فيه يرى جهدًا كبيرًا، وصناعة دقيقة محكمة، وتفردًا في الطرح، ورقة وعذوبة في العرض، على الرغم من جفاف الموضوع، وإيغاله التخصصي في فقه اللغة العربية وقضاياها.

وابن فارس – وإن كان كوفي المذهب في النحو – رزق نعمة عدم التعصب لمذهب أو إمام، وتقدير الإجماع على التفرد في الاحتجاج(١٦)، ثم إنّ مصطلحاته تميزت بالعمق اللغوي والدنوّ من طبيعة اللغة نفسها، فلا يشعر القارئ لكتابه بجفاف المادة، ولا قسوة المصطلحات، بل يجد تفردًا في بعض المصطلحات التي لم يقل بها كوفي قبله، حتى إنه ليصدق عليه ما نقله هو نفسه من وصف الرشيد للأصمعي حين أعجب بفطنته فقال: «يا أصمعي، إن الغريب عندك لغير غريب»(١٧).

وإذا كان قد سبقه إلى تلك المصطلحات غيره فإن ذلك لم يشع في الاستعمال، كما أنه لم يشتهر، ولم يتعاوره أهل اللغة. على أن ابن فارس إذا رأى المصطلح بحاجة إلى تفسير لم يتركه دون بيان، بل يفسره تفسيرًا شاملاً للقضية التي هي مدار الخلاف، على نحو ذكره اختلاف العرب في إعراب

﴿إن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١٨)، حيث بيَّن اختلاف القراء في هذا الحرف، وأن بعضهم قرأه بالياء، وهذا يوافق قواعد النحاة(١٩)، وقرأه بعضهم بالألف، وهو موافق لغة بني الحارث بن كعب، الذين يقولون ذلك في كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها. ولتوجيه القراءة بالألف نحا ابن فارس منحى عقليًّا لغويًّا، ووجه القول «بأن الإعراب يقضي بأن يقال: (إن هَذَانِ) وذلك أن (هذا) اسم منهوك، ونهكه أنه على حرفين، أحدهما حرف علة وهي الألف، و(ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما ثنِّي احتيج إلى ألف التثنية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف إحداهما، فقالوا: إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التثنية كان في النون منها عوض ودلالة على معنى التثنية، فحذفوا ألف التثنية، فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم، واحتاجوا إلى إعراب التثنية، لم يغيروا الألف عن صورتها؛ لأن الإعراب واختلافه في التثنية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع، فتركوها على حالها في النصب والخفض»(٢٠).

وبالرجوع إلى مصادر ابن فارس الكوفية تجدها لا تنحو هذا التوجيه، ولا تتعرض لهذا الاصطلاح، حتى إن الفراء، وقد أورد المذاهب في هذا الحرف، وجه القراءة إلى أن «الألف من (هذا) دعامة، وليس بلام فعل، فلما ثنَّيْتَ زدت عليها نونًا، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي)، ثم زادوا نونًا تدل على الجمع، فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه»(٢١). ولكن الفراء لم يتعرض لاصطلاح (المنهوك). والواقع أن ابن فارس حين يستعمل الاصطلاح العلمي لا يستعمله بمعزل عن معناه الدلالي، والحق أن (هذا) بوضعه الذي وصف ابن فارس قد أنهك حقًّا بالحذف، وشخصه أبو الحسين كمن بدت فيه نهكة المرض، أو نهكة الحمى، أو كمن أنهكه السلطان عقوبة(٢٢).

ولعل أهم ما يميز مصطلحات ابن فارس ارتكازها على المعنى الدلالي أولاً، وقدرته على تقريب ذلك المعنى من المعنى الاصطلاحي العلمي الذي تعارف عليه أصحاب كل صناعة. والناظر في مصطلحاته لا يملك إلا أن يسلم له بها؛ لانطلاقها من عمق لغوي تفصح به جذورها وبناها. ولعل الوقوف عند بعض هذه المصطلحات يعطي الدليل على ما ذهبنا إليه، فمثلاً:

حديثه عن أجناس الأسماء وقسمتها إلى: اسم مفارق، واسم فارق، واسم مشتق، واسم مضاف، واسم مقتضي(٢٣)، ثم بين أن المفارق هو ذلك الاسم الذي يطلق على صاحبه، ثم لا يلبث أن يفارقه ليحل محله اسم آخر، وهذا الأخير قد يكون مفارقًا أيضًا، فإطلاق مسمّى (طفل) لا يلبث أن يفارق صاحبه إذا كبر، ومثله (صَبِيٌّ، وشَابٌّ) ونحوهما، حتى إن الناقة إذا فارقها ولدها تسمى مُفْرِقًا.

أما الاسم الفارق، فذلك الذي يفرّق بين شخصين، ويبدو أنه يعني به (العَلَم) الذي يسميه سيبويه (العلامة المختصة)، كما يسميه أيضًا (العلم الخاص)(٢٤)، فهو الذي يفرق بين الأشخاص، وبه يدل على كل واحد، وأطلق ابن فارس اصطلاح المفارق على (اللقب) الذي يسمى به، وهو هنا لا يفرق بين الاسم الدال على العلمية، وبين اللقب الذي هو بمعنى (النَّبَز)، والذي قال الله تعالى فيه ﴿وَلاَ تَنَابَزوا بالأَلْقَابِ﴾(٢٥)، فبهما معًا يفرق بين الأشخاص نحو (زَيْدٍ، وعَمْرو) أو نحو (ذي الجمَّة، وكراع النَمل)، وشبه ذلك مما يميز

شخصًا عن غيره، أو يفرق به بين الآدميين.

وأما الاسم المشتق فقد قسمه ابن فارس إلى قسمين بحسب أصل الاشتقاق، فالنعوت كلها تدخل في القسم المشتق المبني على (فَعَلَ) نحو: كَتَبَ فهو كاتب، وكتَّابٌ، وضاربٌ، وضَرُّوبٌ، والقسم الآخر من المشتق غير مبني على (فَعَلَ)، بل على المصدر، نحو (الرحمن) فهو مشتق من (الرحمة) لا من (رَحِمَ)، والتفريق بين القسمين لا يدركه إلا من رزق حسًّا باللغة، وخبرة عميقة بدلالة ألفاظها.

وأما الاسم المضاف فيعني به الاسم الذي لا تفارقه الإضافة، وألحق به كل مضاف. وقد حدّد النحاة بعض الألفاظ الملازمة للإضافة نحو (كُلّ، وبَعْض، وكِلاَ، وكلتا، وعِنْدَ، ولَدَى، وسِوَى، وأيّ) ونحوها، قال ابن مالك:

وبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا

وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا

وفي ذلك إيماء إلى أن الألفاظ الملازمة للإضافة تكون على قسمين: قسم يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، وآخر ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ(٢٦).

وابن فارس لم يفصّل القول في ألفاظ الإضافة، واكتفى بذكر مثالين فقط: ليستدل بهما القارئ، ويهتدي بهما المتتبع.

وأما الاسم المقتضي، فخصه بكل اسم إذا ذُكِر اقتضى غيره، نحو (أخٍ وشَرِيكٍ، وخَصْمٍ)، فالأخ يقتضي أخًا آخر، والشريك مقتض شريكًا، والخصم لا بد له من مخاصم.

وهناك من الأسماء ما لا يقال فيه إلا بالتقريب والاحتمال، وهو المختص بالزمان العام، كالحين، والدهر، والزمان، والأوان، وقد سماه ابن فارس (المشتبه) وجعل منه قوله تعالى: ﴿**بِضْعَ سِنِين**﴾(٢٧)، فهذا كله لا يقصر بشيء منه على حد معلوم(٢٨).

وتبعًا لمنهجه في التواضع الجم، فقد نسب هذا التقسيم إلى بعض أهل العلم، كما نسب إلى بعض الفقهاء تقسيمًا آخر لا يبعد عن هذا التقسيم، ولا يزيد عليه إلا بقسمين(٢٩):

أحدهما: الاسم اللازم، ويعني به اسم الجنس، كإنسان وسماء وأرض، فهذه الأسماء لا تنتقل من مسمياتها.

أما الثاني: فأطلق عليه اصطلاح (المشَبَّه)، وخصه بما يطلق من الأسماء على وجه التشبيه، كرَجُلٍ حديدٍ وأسَدٍ، ونحوه.

والتداخل المصطلحي عند ابن فارس جليّ في كثير من مصطلحاته في كتاب (الصاحبي)، والعلم بالمعاني المختلفة في اللغة جعله ابن فارس من حاجات أهل الفقه والفتيا، بل جعله واجبًا على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، وعلى الأخص علم أصول اللغة والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة، يقول: «إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم: لئلا يحيدوا في تأليفهم أو فتياهم، عن سنن الاستواء»(٣٠)، فمصطلح (القُرُوء) مثلاً الذي يعني الأطهار، مأخوذ من (القُرْء)، من قولهم: يَقْري الماء في حوضه، وهو أيضًا بمعنى (الحيض)(٣١)، قال الأنباري: القُرْءُ حرف من الأضداد، يقال: القُرْءُ للطُّهر، وهو مذهب أهل الحجاز، والقُرْءُ للحيض، وهو مذهب أهل العراق، وروي عن الأصمعي وأبي عبيدة أنه يقال: قد أقرأت المرأة: إذا دنا حيضها، وأقرأت إذا دنا طهرها، وذكر أن هذه رواية أبي عبيدة عنهما، وأنها الصحيحة عنده، كما ذكر أقوالاً أخرى في تفسير (القُرْء)(٣٢). ويذهب ابن

فارس إلى أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق الكلام من بعض، فاسم (الجنّ) مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر، تقول العرب للدرع: جُنَّةً، وأجَنَّهُ الليل، وهذا جنين: أي في بطن أمه أو مقبور، وأن الإنس من الظهور، يقولون: آنست الشيء: أبصرته، وعلى ذلك سائر كلام العرب(٣٣).

وعندما يوغل ابن فارس في اللغة يستخدمها يجدها طيعة، ولا يغفل عن توجيه القارئ إلى أن هذه المصطلحات إنما وضعت للدلالة بها(٣٤).

وهو عندما يدرس الأسماء لم يغفل عن كيفية وقوعها على المسميات، فأكثر الأسماء تقع على مسمياتها بعدة معانٍ، فقد يطلق الاسم الواحد (الاصطلاح)، ويعنى به أشياء كثيرة؛ فالعين مثلاً العين الباصرة، وعين الماء، وعين المال، وعين السحاب، وعين الجاسوس. كما يمكن أن يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة كالسيف، والمهنّد، والحسام، وهذا ما عرف عند العلماء بالمترادف، وهو لا يختص بالأسماء وحدها، ففي الأفعال نقول: (مَضَى، وذَهَبَ، وانْطَلَقَ)، ونقول: (قَعَد، وجَلَس)، كما نقول أيضًا: (رَقَدَ، ونَامَ، وهَجَعَ)، وهذه الأسماء أو الأفعال، وإن أدت إلى دلالات واحدة، في كل واحدة منها معنى غير الذي في الأخرى، وأن هذا من سنن العرب في كلامها، كما أن من سننهم أن يسمّوا المتضادين باسم واحد، فيطلقون لفظ (الجَوْن) مثلاً على الأبيض والأسود(٣٥).

أما ما يعرف عند علماء العربية بالتغليب، فابن فارس يسميه الاسمين المصطحبين، أو المصطلحين، كقولهم: (الحُرَّان) وهم يعنون الحُرَّ، وأخاه أُبَيًّا، وقد سميا باسم الأشهر، قال المنخّل اليشكري:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغُ الحُرَّينِ عَنِّي

مُغَلْغَلَةً، وحُصَّ بِهَا أُبَيًّا

يُطَوِّفُ بِي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ

ويَطْعَنُ بِالصُّمُلَّةِ في قَفَيَّا

فَإِنْ لَمْ تَثْأَرَا لِيَ مِنْ عِكَبٍّ

فَلاَ أَرْوَيْتُمَا أَبَدًا صَدِيًّا(٣٦)

ومثله في التغليب قولهم: (الزَّهْدَمَان)، قال ابن سيده: أحدهما: زَهْدَمٌ، والآخر قَيْسٌ، وهما ابنا جَزْءِ بنِ سعد العشيرة، وقيل: هما زَهْدَم وكَرْدَم. قال: ومن هذا قولهم: سيرة العُمَرَيْنِ، إنهما أبوبكر وعمر رضي الله عنهما(٣٧).

إلا أن ابن فارس أدخل في هذا الباب القائم على التغليب ذلك النوع من الأسماء الذي سماه ابن السكيت بـ (ما أتى مثنى من أسماء الناس لاتفاق الاسمين) نحو (الثعلبتان) وهما: ثعلبة بن جدعاء ابن ذهل، وثعلبة بن رومان بن جندب، اللذين قال فيهما عمرو بن مُلقِط الطائي:

يأبَى لَنَا الثَّعْلَبَتانِ الَّذي

قَالَ حُبَاجُ الأَمَةِ الرَّاعِيَةْ(٣٨)

على أن التغليب لا يقتصر على الأسماء والأعلام، بل يكون أيضًا في الألقاب، كقولهم لقيس ومعاوية ابني مالك بن حنظلة (الكُرْدوسَان)، وقولهم لعبس وذبيان: (الأَجْرَبان)، قال عباس بن مرداس يخاطب هوازن مهددًا:

إِنِّي أَظُنُّ رَسُولَ اللهِ صَابَحَكُمْ

جَيْشًا لَهُ في فَضَاءِ الأَرضِ أَرْكَانُ

فيهم سُلَيْمٌ أَحْوَكُمْ غَيرُ وَادِعِكُمْ

والمُسْلِمُونَ عِبَادُ اللهِ غَسَّانُ

وفي عِضَادَتِهِ اليُمْنَى بَنُو أَسَدٍ

والأَجْرَبَان بَنُو عَبْسٍ وذبْيَانُ(٣٩)

ثم إن للعرب أسلوبًا في زيادة حروف الأسماء إذا أرادت المبالغة، أو التشويه والتقبيح، فقولهم: (طِرِمَّاح) لمن أفرط طوله، وأصله (الطَّرَحُ) لكنهم شوهوه لما شُوِّهت صورته، ولمن يكثر الارتعاش (رَعْشَنٌ)، ولشديد الصلابة (صِلْدِم)؛ لأن أصله (صَلْدٌ)، وجعلوا منه (سِمْعَنَّةٌ)، و(نِظْرِنَّةٌ) لمن تُكثر التسمُّع والتنظّر، ثم منه كبيرٌ، وكُبارٌ، وكُبَّار، وطُوَالٌ، وطُوَّلٌ(٤٠).

إن ابن فارس وهو يقدم المصطلح إنما ينظر للدلالة التي يؤديها ذلك المصطلح، دون أن يتقيد بما تعارف عليه أرباب الصناعة في جملته، ونحن إذا أنعمنا النظر في استعماله وجدنا المعنى يرفده، والعقل لا يأباه، بل ربما كان استعماله أقرب إلى الحس اللغوي، فمثلاً يقرر النحاة أن (ما) تكون اسمًا وتكون حرفًا، وتشكل في هذين النوعين بأشكال عدة(٤١).

وهي عِنْده – كما هي الحال عند غيره – تكون للتعجب، والاستفهام، والذمّ(٤٢)، ولا يفرق بين هذه الأغراض غير الإعراب، لكن النحاة لم يضعوا (ما) في أدوات الذّم، وابن فارس يعبر بالذم هنا عن النفي، ففي قولنا: (مَا أَحْسَنَ زيدٌ) الأمر واضح فالإعراب هو الذي يفرق بين مراد المتكلم في أي غرض من هذه الأغراض، ففي حال التعجب نقول: (مَا أَحْسَنَ زيدًا!)، وفي حال الاستفهام نقول: (ما أَحْسَنُ زيدٍ؟)، أما في حال النفي فنقول: (ما أَحْسَنَ زيدٌ): أي (لم يحسن زيد). إن المؤدى الدلالي للنفي هو الذي قاد ابن فارس لأن يدخله تحت مفهوم الذّم، وذلك أنا لو وازنّا بين من أحسن عمله ومن لم يحسن، لوجدنا الذي أحسن في عداد المدّحين، والذي لم يحسن في زمرة المذمومين.

وابن فارس يعطي الإعراب قيمة كبيرة في تمييز المعاني، وأهمية في الوقوف على أغراض المتكلمين، ويقرن إلى الإعراب أهمية التصريف، فبهما معًا يقع الإفهام من القائل، والفهم من السامع، فبالحركات تفرق العرب بين المعاني، ليس بحركات الإعراب الواقعة على أواخر الكلم فقط، بل بتلك الحركات التي تقع في أوساطها، فقولنا: (مِفْتَح، مَفْتَح) يكون الأول للآلة التي يفتح بها، كما يقع الثاني لموضع الفتح، وهكذا يفرق بالحركات بين: (مِحْلَب، ومَحْلَبٍ)، ومِقَصٌّ ومَقَصٌّ)، ومن طريق التصريف نقول: (وَجَدَ) فتكون مبهمة، فإن صرفناها وقلنا (وُجْدًا) أو (وِجْدانًا) أو (مَوْجَدَةً) أو (وَجْدًا) تبين السامع المعنى، فجعل الأولى للمال، والثانية للضالة، والثالثة للغضب، والرابعة للحزن. وللناظر بعد ذلك أن ينظر كيف تتحول المعاني بالإعراب، كما تتحول بالتصريف، وكيف تنتقل من جهةإلى أخرى بهما(٤٣).

ومعلوم من كتب النحاة أن النعت هو الوصف، نسب الأول إلى الكوفيين، ونسب الثاني إلى البصريين(٤٤)، وابن فارس ينظر إلى المعنى الدلالي الذي يقتضيه كل مصطلح، ويرى أنهما غير مترادفين، فيكون النعت في المحمود، أما الوصف ففي المحمود وفي غيره، وقد أسند هذا الرأي إلى الخليل رحمه الله. لكن ابن فارس يضيف إلى هذه المعاني معنى آخر للنعت، هو استعماله في تخليص اسم من اسم، في نحو (زيد العطَّار)، و(زيد التميمي)، فكل خلص بنعته من الذي شاركه في اسمه.

ويضيف إلى ذلك وظيفة أخرى يؤديها النعت وهي حمل معنى المدح والذَّم، فتقول: (زيدٌ العاقلُ) و(زيدٌ الجاهلُ)، فيخلص الاسم من غيره بالنعت الذي له، وعلى وجه الحمد والمدح تجري أسماء الله جلّ وعزّ: لأنه المحمود المشكور المثنى عليه بكل

لسان، ولا سميّ له سبحانه(٤٥). ولذلك قال مرة: «والعرب تنعت بالواو، يقولون: مَرَرْتُ بالظريف والعاقل»(٤٦).

ومذهب الكوفيين أن النعت إنما يؤخذ عن الفعل نحو: (قامَ فهو قائم)، قال ابن فارس: «وهو الذي يسميه بعض النحويين الدائم، وبعض يسميه اسم الفاعل، وتكون له رتبة زائدة على الفاعل»(٤٧)، وفي هذا يختصم البصريون والكوفيون، فقد روى الزجاجي، عن ثعلب قوله: «كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض، يقول (قائم) فِعْلٌ، وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلاً لم يكن اسمًا، وإن كان اسمًا فلا ينبغي أن يكون فعلاً. فقلت: الفراء يقول: (قائمٌ) فعلٌ دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب فيقال: قائم قيامًا، وضاربٌ زيدًا، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعلٌ ليس هو فيها اسمًا»(٤٨). وهناك مجلس آخر رواه الزجاجي لهذه المسألة بين أبي العباس ثعلب وأبي الحسن محمد بن كيسان(٤٩).

لقد أدرك ابن فارس التداخل المصطلحي في العلوم العربية، وتتبع أصول بعض المصطلحات وما اعتراها من تطور وتداخل: نتيجة ازدهار العلوم الإسلامية، التي لم تهمل الإرث العلمي العربي، بل أخذت تنميه وتطوره. فقد نُقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر، بزيادات زيدت، وشرائط شرطت، فألفاظ مثل (الإيمان والكُفْر، والنِّفَاق) ونحوها عرفت عند العرب بمعان غير المعاني التي أسبغتها عليها الشريعة الإسلامية، ففي إرثهم يعلمون أن لفظ المؤمن من الأمان، وأن الإيمان هو التصديق، لكن الشريعة الإسلامية زادت شرائط وأوصافًا بها يسمى المؤمن بالإطلاق مؤمنًا، وكذلك الإسلام والمسلم، إنما تعرف العرب منها إسلام الشيء، ولم تكن تعرف شرائط الشرع وأوصاف المسلم فيه(٥٠)، والكُفْرُ، لم تكن تعرف العرب منه غير الغطاء والستر، وعن (المنافق) الذي عدَّه ابن قتيبة مما جاء به الإسلام، ولم تكن العرب تعرفه، وهو يعني قومًا أبطنوا غير ما أظهروه، وأن العرب لم تعرف منه إلا نافقاء اليربوع، كما أنهم لم يعرفوا من (الفِسق) إلا قولهم: (فَسَقَتْ الرُّطبَةُ) إذا خرجت من قشرها(٥١)، وجاء الشرع فبين أن الفسق يعني الإفحاش في الخروج عن طاعة الله. وهناك ألفاظ كالصَّلاة والرُّكُوع والسُّجُود كانت العرب تعرف معانيها، ولكن الشريعة زادت عليها معاني جديدة حتى غدت المعاني الأصلية لها كأنها فرعية لما أصبحت هذه المصطلحات عليه من المعاني، وكثير عن ذلك من ألفاظ العبادات كالصِّيام مثلاً: فالعرب تعرف أنه الإمساك والوقوف، قال النابغة:

حَيْلٌ صِيَامٌ، وأُخْرَى غَيْرُ صَائِمَةٍ
تَحْتَ العَجَاجِ، وحَيْلٌ تَعْلُكُ اللُّجُمَا

ولكن الشريعة زادت النيَّة على ذلك، وحظرت الأكل والشراب والمباشرة وغيرها على الصائم، ثم الحَجُّ، والزَّكاةُ، والجهَادُ، وغيرها مما حولتها معانيها الشرعية إلى مصطلحات تكاد تكون بعيدة مختلفة عما هو مألوف في لغة العرب، هذا التحول رصده ابن فارس، إن في ألفاظ الشريعة، أو في مصطلحات العلوم الأخرى، ورأى أن الوجه إذا سئل الإنسان عن شيء من ذلك، فجدير به أن يقول مثلاً: «في الصلاة اسمان، لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم ما جاء به الإسلام، وهو قياس سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر، كل ذلك له اسمان لغوي وصناعي»(٥٢)، وهو الذي نلحظه اليوم في حدود بعض هذه العلوم مما اجتهد فيه أصحاب الصناعة من فقهاء أو غيرهم من

أصحاب الاختصاص العلمي مما يسمونه: الحد اللغوي، والحدّ الاصطلاحي.

وعلى الرغم من استخدام ابن فارس مصطلحات النحاة في عصره، إلا أنه يعطي المعاني اهتمامًا كبيرًا، فمثلاً عندما تحدث عن دخول ألف التعريف ولامه على الأسماء تحدث عن دخولها على الاسم المتمكن وغير المتمكن، وأنها تدخل لتدل على غرض التعريف وتحديد الجنس، إلا أنها تكون بمعنى (الذي) كما في قولنا: (جاءني الضاربُ عمرًا)، وقد تكون للتفخيم في نحو (الفَضْل، والعبَّاس)، وربما دخلت على الاسم وصفًا لا لجنس ولا لشيء من المعاني، كما في (الكوفة، والبصرة) ونحوهما(٥٣).

وفي حديثه عن (سَوْفَ) جعلها للتأخير، والتنفيس والأناة(٥٤). ونظر إلى معاني (كَانَ) وما يدل عليه هذا الفعل، فجعل إلى جانب المضيّ (القُدْرَةَ) كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**مَا كَانَ لَكُمْ أن تُنبِتُوا شَجَرَهَا**﴾(٥٥) أي: ما قدرتم، وكذلك هي بمعنى (صَارَ) كما تكون بمعنى (الرُّهُون) كما في قوله تعالى: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إلا بَشَرًا رَسُولاً**﴾(٥٦) أي: هل أنا إلا بشر، وتكون بمعنى (ينبغي) نحو التي في قوله عز وجل: ﴿**قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا**﴾(٥٧) أي ما ينبغي لنا(٥٨).

ولست محدثك عن (كِلاَ) وما ورد لها عنده من المعاني، الأمر الذي جعله يعتذر عن التفصيل في كتاب (الصاحبي): لأنه كان قد أفرد لوجوهها كتابًا مستقلاً(٥٩).

واهتمام ابن فارس بالمعنى الدلالي للمصطلح يجعله يتتبع جميع المعاني المحتملة، ولا يترك القارئ دون تمثيل ذلك وبيانه، ففي (لَعَلَّ) مثلاً، جعلها للاستفهام، والشَّك، والترجي الذي يقول عنه بعضهم التوقع، كما تكون بمعنى (عَسى، وكي)، وروى وجهًا بعيدًا فيها عن الكسائي: إذا اتصلت بها (ما)، فيكون معناها (كأنَّما، وأنَّما)، وأنكر الفراء هذا الوجه(٦٠).

ومثل ذلك حديثه عن (يا)، التي وظيفتها الأولى النداء، فهي تكون للدعاء، والتعجب بقسميه في المدح والذم، والتلهف، والتأسف، والتنبيه، كما تكون للتلذذ(٦١)، بل إنَّ المتتبع لأقواله في بيان وجوه (الخَبَر) الذي هو الإعلام، أو هو (الخُبْرُ) الذي يعني العِلْم، لا يكاد يشك في بحر علمه وفقهه بالعربية، في عبارة موجزة، لم يشبها تكلف، ولم يفسدها تعقيد، وكل ذلك يعكس دقة ابن فارس في الكشف عن المعاني المتقاربة أو المتشابهة، لقد فرق بين الاستخبار والاستفهام، فقال: «إن أول الحالين الاستخبار؛ لأنك تستخبر فتجاب بشيء، فربما فهمته، وربما لم تفهمه، فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم، تقول: أفهمني ما قلته لي... والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصف بالخُبْر، ولا يُوصف بالفهم»(٦٢)، ثم بَيَّن أن (الخَبَر) إفادة المخاطب أمرًا في ماضٍ من زمانٍ، أو مستقبل، أو دائم، كما يضيف أن الخبر يكون واجبًا،وجائزًا، وممتنعًا، وأن المعاني التي يحتملها لفظ (الخبر) كثيرة منها: التعجب، والتمني، والإنكار، والنفي، والأمر. وقد ضرب ابن فارس مثالاً للأمر بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ**﴾(٦٣) ناظرًا إلى المعنى لا اللفظ، فمؤدى الخبر هنا أمرهن بالتربص.

وكذلك من معاني الخبر: النهي، والتعظيم، والدعاء، والوعد، والوعيد، والإنكار، والتبكيت. وقد يكون اللفظ خبرًا، والمعنى شرطًا وجزاء، كما يكون خبرًا والمعنى دعاء وطلبًا(٦٤)، وما قيل عن هذا يقال عن كثير من المصطلحات كالاستخبار الذي هو الاستفهام، والأمر. فقد فرّع ابن فارس

الاستخبار بحسب المعاني إلى (تعجب، وتفخيم، وتفجع، وتبكيت، وتقرير، وتسوية، واسترشاد، وإنكار، وعَرْض، وتحضيض، وإفهام، وتكثير، ونفي، وإخبار، وتحقيق)، وأضاف إلى هذه المعاني معنى لطيفًا وسمه بالدقة في باب الاستفهام، وهو أن يوضع الاستفهام في الشرط وهو في حقيقته جزاء، كقوله عز وجل: ﴿**أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ**﴾(٦٥)، وتأويل الكلام: أفَهُمُ الخالدون إن مِتَّ؟ ومثله أيضًا قوله عز وجلّ: ﴿**أَفإِنْ مَاتَ أو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلى أَعْقَابِكُمْ**﴾(٦٦) وتأويله: أفتنقلبون على أعقابكم إن مات؟(٦٧).

كما فرّع الأمر بقسميه من لفظ: (افْعَلْ، ولْيَفْعَلْ) إلى المعاني التي يحتملها لفظ الأمر، وهي: (المسألة، والدعاء، والوعيد، والتسليم، والتكوين، والنَّدب، والتعجيز، والتعجب، والتمني، والوجوب، والتلهف، والتحسر، والخبر)، ثم ذكر أن بين النهي والأمر علاقة قوية في كثير من المعاني(٦٨).

وقد أرجع ابن فارس معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء إلى ثلاثة هي: المعنى، والتفسير، والتأويل، وبيَّن أن هذه، وإن اختلفت المقاصد بها متقاربة، فقولنا: المعنى: إنما هو القصد والمراد، فإن قال القائل: عنيت بالكلام كذا وكذا: أي قصدت، كما يجوز أن يكون المعنى هو (الحال)، أي حالهما واحدة. ثم إن المعنى مشتق من (الإظهار) يقال: (عَنَتِ القِرْبَةُ) إذا لم تحفظ الماء، بل أظهرته، ومنه (عنوان الكتاب)، وربما اشتق المعنى من قول العرب: عَنَتِ الأرضُ بِنَباتٍ حَسَنٍ: إذا أنبتت نباتًا حسنًا...

أما التفسير: فإنه (التفصيل) كما قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**وَأَحْسَنَ تَفْسِيْرًا**﴾(٦٩) قال: تفصيلاً، وأما اشتقاقه فمن (الفَسْر) الذي هو بمعنى (البيان)..

وأما التأويل: فآخر الأمر وعاقبته، واشتقاقه من (المآل)، وهي العاقبة والمصير، قال عبدة بن الطبيب:

ولِلأَحِبَّةِ أيَّامٌ تَذَكرُهَا

ولِلنَّوى قَبْلَ يَوْمِ البَيْنِ تَأوِيْلُ(٧٠)

إن مما يؤكد الفرق الدلالي في المصطلح بين المعاني اللغوية والمعاني الصناعية توظيف بعض المصطلحات فيما هي ليست له، فقد يسند المتكلم الفعل إلى فاعل ليس هو فاعل في الحقيقة، بل قد يكون الفعل واقعًا عليه هو، ومع ذلك لا يقال عنه إلا فاعل، ففي (مَاتَ زيدٌ، انكسر الزُجاجُ، واخضرَّ النباتُ) ونحوها لا يقول النحوي عن الأسماء المسند إليها هذه الأفعال إلا (فاعلاً). وقد تتبع ابن فارس هذا وبيَّن أنه من سنن العرب إضافتها الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة، فهم يقولون: (أَرَادَ الحائطُ أَنْ يَقَعَ)، وفي كتاب الله جلَّ ثناؤه: ﴿**جِدَارًا يُرِيدُ أن يَنْقَضَّ**﴾(٧١)، وأورد عليه من الشعر العربي ما يجلي غموضه، ويدفع التوهم(٧٢).

ثم عرج إلى إطلاقهم الواحد، وهم يعنون الجماعة(٧٣)، نحو قولهم: (ضيف وعدو)، قال الله تعالى: ﴿**هؤلاء ضيفي**﴾(٧٤)، وقال سبحانه: ﴿**ثم يخرجكم طفلاً**﴾(٧٥).

وفي الشعر كثر استعمال هذا الأسلوب من نحو قول العباس بن مرداس:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إنَّا أَخُوكُمْ

وَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإحَنِ الصُّدُورُ(٧٦)

وما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

كُلُوا في نِصْفِ بَطْنِكُمُ تَعِيْشُوا

فَإنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ(٧٧)

ومثل هذا الباب باب تطلق فيه العرب لفظ الجمع، وهي تريد واحدا أو اثنين، أو تصف الجميع بصفة الواحد، أو مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، وهذا كله معلوم في الأسلوب القرآني خاصة، وأدلة الشعر والنثر زاخرة بهما. وتتبع هذه الأبواب أبواب قريبة منها ذات صلة وثيقة بطبيعة مخاطبة العرب، وتفننها فيها في مخاطبة الواحد خطاب الجمع، أو تحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب، أو من الغائب إلى الشاهد، إلى غير هذا مما توسع فيه البلاغيون بعد ذلك(٧٨).

وابن فارس لا ينفك يستخدم مصطلحات الكوفيين كلما سنحت له سانحة، فالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال يسميه راهنا، كما يسمي المبالغة تكثيرًا(٧٩)، والكتاب في عموم مصطلحاته كوفي النزعة والمذهب.

وقد سمّى الزيادة في الفعل أو الاسم بسطا، وجعل القبض الذي يعني الحذف اختصارًا في محاذاة البسط، وهو ما يسميه النحويون ترخيما، وجوزه في ضرورة الشعر، وجعل اصطلاح المحاذاة لكل كلام يؤتى به على وزن سابقه لفظا – وإن كانا مختلفين – كقولهم: (الغدايا والعشايا) وقولهم: (أعوذ بك من السامة واللامة) ونحو ذلك، وهو غير ما عرف بالإتباع الذي عقد له ابن فارس بابا آخر، ووصفه بأن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعًا وتأكيدًا، وهو الذي وصفه بعض العرب بقوله: هو شيء نتد به كلامنا، كقولهم: ساغب لاغب، وهو خب ضب ونحو ذلك. وقد ألف ابن فارس فيه كتابا سماه (الإتباع والمزاوجة) وهو مطبوع(٨٠). كما سمى الحذف الذي يعتري الأفعال والأسماء والحروف إضمارًا، وهو لا شك أسلوب تنهجه العرب في كلامها، ويستدل منه على فصاحتها(٨١).

أما إحلال كلمة محل أخرى، فأسماه ابن فارس (التعويض)، كأن يقيموا الفعل الماضي مقام الراهن، أو المصدر مقام الأمر، أو الفاعل أو المفعول مقام المصدر، أو المصدر مقام الفعل، أو الفعل مقام الحال، أو إقامتهم بعض الصيغ مقام أخرى، كوضعهم (فَعِيْلاً) في موضع (مُفْعَل) أو (مُفْعِل)، أو استخدامهم (مَفْعُولاً) بمعنى (فَاعِل)، وهذا أمره واضح معلوم عند شداة العربية وطلابها(٨٢).

وبعد، فكتاب (الصاحبي) كتاب في اللغة بمعناها الواسع الذي يندرج تحته جميع علومها، فهو في الشعر كما هو في النحو، والتصريف، والبلاغة، والنقد، وعلوم القرآن، كتاب جمع من فنون العربية أطايبها، وتوشح بفنونها المختلفة، فكان خفيفًا على النفس، سائغًا للفهم، واستحق أن يودع خزانة (الصاحب) الجليل كافي الكفاة. وهو كتاب مليء بمصطلحات كثيرة في فنون العربية كلها، ولكثرة مصطلحاته، وتداخلها في المعاني والدلالات، رأيت أن أجعل هذا البحث توطئة لدراستها واستقصائها وتأصيلها، فالمقام عندها يطول، والحديث في صحبة أبي الحسين أحمد بن فارس لن يملّ، والله المستعان، وهوحسبنا ونعم الوكيل. ■

الحواشي

(١) هما أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى ٢٨٥هـ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى ٢٩١هـ.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ١/ جـ

(٣)

Th. Schippan, Einfuhung in die

Semasicologie Leipzig 1979.

(٤) انظر القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مج ١١ : ٣٧، نقلاً عن الأسس اللغوية لعلم المصطلح: ١٢ – ١٣.

(٥) الصاحبي: ٥.

(٦) انظر بحوث وباحثون، والمصطلح النحوي: ١٦٣ – ١٦٥.

(٧) انظر إنباه الرواة: ٢٧٨، وانظر أيضًا بحوث وباحثون، (منطق أرسطو والنحو العربي): ١٦٩.

(٨) انظر إنباه الرواة: ١/٩٥، ونزهة الألباء: ٣٢٠.

(٩) إنباه الرواة: ١/٩٣.

(١٠) يتيمة الدهر: ٣/٤٠.

(١١) وفيات الأعيان: ١/١٠٠.

(١٢) نزهة الألباء:٣٢٠.

(١٣) انظر إنباه الرواة: ١/٩٤.

(١٤) انظر خطبة الكتاب، ثم انظر الصفحة ٨، وانظر أيضًا: الصفحة ٢٨٥، لترى صدق الرجل وحسن أمانته.

(١٥) انظر نهاية خطبة الكتاب: ٥، وانظر أيضًا المجمل:٢/٧٥٢ (قزت)، وتمام فصيح الكلام: ٣٥.

(١٦) انظر الصاحبي: ٧ – ٨.

(١٧) الصاحبي: ٢١.

(١٨) طه: ٦٣.

(١٩) هي قراءة أبي عمرو بن العلاء، انظر معاني القرآن: ٢/١٨٣.

(٢٠) الصاحبي: ٢٩ – ٣٠

(٢١) معاني القرآن:٢/١٨٤.

(٢٢) أساس البلاغة: ٢/٤٨٦ (نهك).

(٢٣) الصاحبي: ٩٦ – ٩٧

(٢٤) الكتاب: ١/ ٢١٩ – ٢٢٠.

(٢٥) الحجرات: ١١.

(٢٦) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٥١.

(٢٧) يوسف: ٤٢.

(٢٨) الصاحبي: ٦٤.

(٢٩) الصاحبي: ٩٧.

(٣٠) الصاحبي: ٥٥.

(٣١) الصاحبي: ٥٣.

(٣٢) كتاب الأضداد: ٢٧ – ٣٢.

(٣٣) الصاحبي: ٥٧.

(٣٤) الصاحبي: ٩٧.

(٣٥) الصاحبي: ١١٤ – ١١٧.

(٣٦) إصلاح المنطق: ٤٠١ – ٤٠٢، وفيه البيتان الأولان، ثم انظر شرح أبيات إصلاح المنطق: ٦٠٩، وانظر البيت الأول في المخصص: ١٣/ ٢٢٧.

(٣٧) المخصص: ١٣/ ٢٢٧.

(٣٨) إصلاح المنطق: ٤٠٢، شرح أبيات إصلاح المنطق: ٦١٢.

(٣٩) الصاحبي: ١٢١، إصلاح المنطق: ٤٠٥، شرح أبيات إصلاح المنطق: ٦١٣، المخصص: ١٣/٢٣٠.

(٤٠) الصاحبي: ١٢٢.

(٤١) انظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٨ – ١٤.

(٤٢) الصاحبي: ٥٥، ٣٠٩.

(٤٣) الصاحبي: ٣٠٩ – ٣١١.

(٤٤) شرح المفصل: ٣/٤٧، وانظر المصطلح النحوي: ١٦٥ – ١٦٦.

(٤٥) الصاحبي: ٩٨

(٤٦) الصاحبي: ٢٦٢.

(٤٧) الصاحبي: ٤٦٣.

(٤٨) مجالس العلماء: ٢٦٥.

(٤٩) مجالس العلماء: ٢٤٤.

(٥٠) تأويل مشكل القرآن الكريم: ٣٦٦.

(٥١) تفسير غريب القرآن: ٢٩، ٦٩.

(٥٢) الصاحبي: ٨٥ – ٨٦.

(٥٣) الصاحبي: ١٢٥.

(٥٤) الصاحبي: ٢٣٠.

(٥٥) سورة النمل: ٦٠.

(٥٦) الإسراء: ٩٣.

(٥٧) النور: ١٦.

(٥٨) الصاحبي: ٢٤٦ – ٢٤٧.

(٥٩) الصاحبي: ٢٥٠ – ٢٥١، وكتابه هذا هو (مقالة كلا وما جاء منها في كتاب الله)، نشره المرحوم عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، وطبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٤هـ ضمن كتاب (ثلاث رسائل).

(٦٠) الصاحبي: ٢٦٧.

(٦١) الصاحبي: ٢٨٨.

(٦٢) الصاحبي: ٢٩٢.

(٦٣) البقرة: ٢٢٨.

(٦٤) الصاحبي: ٢٨٩ – ٢٩١.

(٦٥) الأنبياء: ٣٤.

(٦٦) آل عمران: ١٤٤.

(٦٧) الصاحبي: ٢٩٢ – ٢٩٦.

(٦٨) الصاحبي: ٢٩٨ – ٣٠٤.

(٦٩) الفرقان: ٣٣.

(٧٠) الصاحبي: ٣١٢ – ٣١٥، وانظر مقاييس اللغة:٤/٥٠٤، ٤/ ١٤٨، ١/ ١٦٢.

(٧١) الكهف: ٧٧.

(٧٢)الصاحبي: ٣٤٦.

(٧٣) انظر الصاحبي: ٣٤٨.

(٧٤) الحجر: ٦٨.

(٧٥) غافر: ٦٧.

(٧٦) انظر مجاز القرآن: ١/ ٧٩، ١٣١، وتأويل مشكل القرآن: ٢١٩.

(٧٧) الكتاب: ١/ ١٠٨، ومعاني القرآن: ١/ ٣٠٧.

(٧٨) الصاحبي: ٣٤٩ – ٣٦٣.

(٧٩) الصاحبي: ٣٦٤ – ٣٧٣.

(٨٠) الصاحبي: ٤٥٨.

(٨١) الصاحبي: ٣٨٦ – ٣٩٣، وانظر ٤٦٩ منه.

(٨٢) الصاحبي: ٣٩٤ – ٣٩٧.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد.

– نزهة الألباء في طبقات الأدباء،تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٧م.

الأنباري، محمد بن القاسم.

– كتاب الأضداد، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

التهانوني، محمد علي الفاروقي.

– كشاف اصطلاحات الفنون، تح. لطفي عبدالبديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن إسماعيل.

– يتيمة الدهر، تح. محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ٢. دار الفكر. بيروت، ١٩٧٣م = ١٣٩٣هـ.

حجازي، محمود فهمي.

– الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، (د. ت).

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن أبي بكر.

– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح. إحسان عباس، دار الثقافة. بيروت. ١٩٦٨م.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق.

– مجالس العلماء، تح. عبدالسلام محمد هارون، ط ٢. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود ابن عمر.

– أساس البلاغة، ط ٣. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق.

– إصلاح المنطق، شرح وتح. أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، ط ٣ . دار المعارف بمصر.

سيبويه: أبو بشر عثمان بن قنبر.

– الكتاب، طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٦/ ١٣١٧هـ.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل.

– المخصص، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

السيرافي: أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان.

– شرح أبيات إصلاح المنطق،تح. ياسين محمود السواس، ط ١. الدار المتحدة، دمشق، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل.

– شرح ابن عقيل،تح. محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ١٤. مطبعة السعادة مصر، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا.

– الصاحبي،تح. السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

– تمام فصيح الكلام،تح. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني (ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة)، بغداد، ١٩٦٩م.

– مجمل اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، ط١. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار.

– التعليقة على كتاب سيبويه،تح. عوض ابن حمد القوزي، ط١. مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ = ١٩٩١م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد.

– معاني القرآن، ط ٢. ١٩٨٠م، مصورة عالم الكتب، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم.

– تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط٢. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

ابن القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي ابن يوسف.

– إنباه الرواة على أنباه النحاة،تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

القوزي، عوض بن حمد.

– المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حاليا)، الرياض، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

مدكور، إبراهيم.

– بحوث وباحثون، الكتاب الأول (بحوث). الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.